

الدور القطري اتجاه التغيير في تونس بعد العام ٢٠١١

أ.م.د. ميادة علي حيدر* الباحث حيدر عبدالله محمد**

المخلص:-

في مطلع العام ٢٠١١، شهدت المنطقة العربية، عدد من الأحداث والتطورات، تمثلت باندلاع الثورات في بعض البلدان العربية، كانت حصيلة لتراكمات ما حدث في المدد السابقة بسبب تضاؤل شرعية بعض الأنظمة الحاكمة على مدى عقود من الزمن، كانت بواكيرها في تونس، التي مثلت منطلقاً ثورياً للشعوب العربية للانتفاض ضد واقعها السياسي؛ إلا إنها عانت من التنافس القطري السعودي، بعد إحداث التغيير، تمثلت بغلبة النفوذ القطري في بادئ الأمر، بتحالفه مع الإسلاميين الذين وصلوا إلى السلطة بفضل الدعم القطري الكبير والأوضاع الداخلية المساعدة، التي تمثلت بدعم شرائح كبيرة من الشعب التونسي التي عانت التهميش قبل أحداث التغيير، للإسلاميين ورأت فيهم الكفاءة برفع الظلم والجور عن هذه الشرائح، إلا أن الأمور لم تسير وفق ما كانت تطمح له هذه خاصة بعد شيوع عوامل عدم الأمن والاستقرار ضمن الداخل التونسي، الأمر الذي ساء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مما أعطى فرصة للعلمانيين المدعومين بنحو كبير من السعودية، معظمهم من بقايا النظام السابق، أن يفوزوا بالانتخابات وان يكون لهم الغلبة في اتخاذ القرار دون انحسار كامل للإسلاميين، الذين ظلوا مشاركين في السلطة، محققين نوع من التوازن في التركيبة السياسية في الدولة التونسية.

* Dr.mayadaalkhalidy@uomustansiriyah.edu.iq ، أستاذ مساعد في كلية العلوم

السياسية، الجامعة المستنصرية. ww.uomustansiriyah.edu.iq

** طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ww.uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:-

At the beginning of ٢٠١١, the Arab region witnessed a number of events and developments, represented by the outbreak of revolutions in some Arab countries, the result of the accumulations of past periods due to the diminution of the legitimacy of some regimes over decades, the first in Tunisia, which represented a starting point But it suffered from the Qatari-Saudi rivalry, after the change was made, represented by the predominance of Qatari influence in the first place, in alliance with the Islamists who came to power thanks to the great Qatari support and the internal supporting conditions, which were supported by large segments of the people Alto Which had suffered marginalization before the events of change, to the Islamists and considered them competent to lift injustice and injustice on these segments, but things did not go according to what they were aspiring to this, especially after the prevalence of factors of insecurity and stability within the Tunisian interior, which worsened the economic and social situation, Gave a chance for the secularists, backed by a large part of Saudi Arabia, most of them remnants of the former regime, to win the elections and to have the upper hand in the decision-making without a complete retreat of the Islamists, who remained in power, achieving some sort of balance in the political structure of the Tunisian state.

المقدمة:-

في مطلع العام ٢٠١١، شهدت المنطقة العربية، عدد من الأحداث والتطورات، تمثل بأندلاع الثورات (***) في بعض البلدان العربية، كانت حصيلة لتراكمات ما حدث في المدد السابقة بسبب تضاؤل شرعية بعض الأنظمة الحاكمة على مدى عقود من الزمن، كانت بواكيرها في تونس، التي مثلت منطلقاً ثورياً للشعوب العربية للانتفاض ضد واقعها السياسي، كحركة احتجاجية عبرت في مضمونها عن الإخفاق الحكومي في تونس بفهم متطلبات المجتمع، عبر تزايد مؤشرات غياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد وبطالة الشباب وفقدان الأمل في حدوث التغيير، فكان من العوامل المساعدة له هو تزايد وسائل حرية التعبير، التي خلقت مجالا عاما واسعا للرأي العام وفضاءً للنقاش تعدى سيطرة الدولة من خلال استعمال الحركات الثورية في دول الثورات، ووسائل التواصل الاجتماعي كوسائل فعالة لنشر المعلومات وحشد المتظاهرين وتوزيع أجنداتهم ورسالتهم، فضلاً عن ما توافق ذلك مع الإرادة الدولية والإقليمية وخاصة قطر المشجعة لحركة التغيير في المنطقة.

-أهمية الموضوع:- تتبع أهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على الدور القطري في تونس بعد العام ٢٠١١، التي طالت تأثيراتها الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية في الأخيرة، كجزء من صراع اكبر بين قطر والسعودية شمل عدد من دول التغيير العربية، في ضوء سياسة هاتين الدولتين في المنطقة.

-إشكالية البحث:- تتجسد إشكالية البحث: في وجود ثمة علاقة بين تراجع الواقع الأمني والاقتصادي في تونس بعد العام ٢٠١١ وبين تأثير التنافس القطري السعودي فيها .
-فرضية البحث:- أن صراع النخب السياسية، الإسلامية والعلمانية في تونس، في الهيمنة على السلطة بعد التغيير، قد أعطى فرصة لكل من قطر والسعودية للتدخل في شؤون تونس الداخلية من اجل التأثير بمجرياتها بما يخدم سياسة هاتين الدولتين في المنطقة.

-مناهج البحث:- يستعين البحث بالمنهج الوصفي التحليلي لتوضيح أسباب قيام الحراك الشعبي ونجاحه بإزاحة نظام "زين العابدين بن علي" في العام ٢٠١١، حتى بروز التدخل القطري ثم السعودي في الشأن التونسي، مع استعمال المنهج المقارن حسب مقتضيات الضرورة في الموضوع المبحور عنه.

-الكلمات المفتاحية:- (الحراك الشعبي، زين العابدين بن علي ، راشد الغنوشي، قطر، السعودية).

-هيكلية البحث:- يقسم البحث إلى خمسة مباحث وخاتمة، إذ سيتناول المبحث الأول، أسباب قيام الحراك الشعبي التونسي ضد نظام "زين العابدين بن علي" في نهايات العام ٢٠١٠؛ أما المبحث الثاني، فسينتظر إلى مسار الحراك الشعبي في تونس حتى نجاحه بتحقيق التغيير؛ ثم المبحث الثالث، الذي يتحدث عن دور قطر في إنجاح الحراك الشعبي التونسي بتغيير نظام "زين العابدين بن علي"، والمبحث الرابع، الذي تناول تصاعد الدور القطري بعد التغيير؛ وأخيرا المبحث الخامس، الذي تناول فيه أفول الدور القطري في تونس حتى نهاية العام ٢٠١٨؛ لنهي البحث بخاتمة اقرب إلى الاستنتاج.

المبحث الأول

أسباب الحراك الشعبي في تونس

لم ينشأ الحراك الشعبي التونسي من فراغ، وإنما كانت هناك عدد من الأسباب الموضوعية لقيامها أبرزها، حالة الاحتكار السلطوي الذي انتهجها الرئيس التونسي حينها (زين العابدين بن علي) في ظل تفشي الفساد السياسي والمالي في محيط عائلة الرئيس وحاشيته، منذ تقلده منصب رئاسة الجمهورية اثر انقلابه على سلفه (الحبيب بورقيبة) في العام ١٩٨٧، في ظل سيطرته عبر ترأسه حزب (التجمع الدستوري الديمقراطي) الحاكم ومحاولته احتكاره مقاعد البرلمان، فضلا عن فرضه الرقابة على أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام، تحت ذريعة درء مخاطر الحركة الأصولية وتهديداتها للأمن والسيادة الوطنية، وفي ظل انعدام رؤية جدية واضحة للإصلاح والتغيير السياسي الحقيقي في بنية النظام الحاكم^(١)؛ إذ ركز الأخير على تأمين شرعيته^(****) واستقراره السياسي على حساب دعم النمو الاقتصادي وتوفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشرائح واسعة في المجتمع، الأمر الذي أفضى إلى دخول السياسيين في ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير مشروعة، فضلا عن عجز الاقتصاد عن إتاحة فرص العمل للوافدين الجدد في سوق العمل، ولاسيما أصحاب الشهادات العليا، في ظل تدني الأجور في الوظائف غير الحكومية^(٢)، وتزايد البطالة إلى (١٤)% وارتفاع الأسعار والشعور بانحياز السياسة الاقتصادية لقطاعات محدودة لها صلة بالنخبة السياسية الحاكمة، وتفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط القريبة من نظام "بن علي" ودوائره^(٣)، وارتفاع نسبة الدين العام إلى أكثر من (٢٤) مليار دولا^(٤)؛ الأمر الذي أفضى إلى زيادة التفاوت في الدخل والثروة لعموم المجتمع التونسي، وغياب التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية في محافظات الدولة بين شمال غني وجنوب ووسط يواجهها التهميش^(٥)، إلى جانب انقسام المجتمع التونسي إلى أقلية غنية تستأثر بالسلطة والثروة

وأكثرية فقيرة تعاني من القهر والاضطهاد، في ظل تنامي نسبة الشباب من مجموع الشرائح الاجتماعية إلى (٤٢,١) % التي تعاني من البطالة^(****)، وتنامي وعيها بزيادة نسبة المتعلمة منها، والتي كانت المحرك الرئيس للثورة مستثمرة التطور التكنولوجي، في ميدان الاتصالات عبر التدوين وشبكات التواصل الاجتماعي من التعبير عن مظالمهم ونقد النظام وخلق ثقافة التغيير^(٦)؛ ناهيك عن الرغبة الأمريكية بتغيير النظام في تونس، عبر ما تم نشره في موقع ويكيليكس، من وثائق سرية تبين حجم الفساد الإداري والمالي للنظام الحاكم، ولاسيما أنها ركزت عن تحكم عائلة الرئيس وأصحابه في الحكم وسيطرتهم على الاستثمارات الداخلية في تونس، الأمر الذي فاقم من النقمة الشعبية على نظام (زين العابدين بن علي)^(٧).

المبحث الثاني

مسار الحراك الشعبي التونسي

أضحت تونس إبان حكم "زين العابدين بن علي"، بحاجة إلى شرارة لتشعل الوضع العام ضد نظام الحكم، ففي ١٧/كانون الأول/٢٠١٠، أضرم الشاب التونسي (طارق الطيب محمد البو عزيزي) النار على نفسه أمام مقر محافظة (سيدي بوزيد) ^(*****)، الواقعة في الوسط الغربي من تونس، تعبيرا عن احتجاجه على مصادرة السلطات البلدية لعربته التي يبيع فيها الخضر والفاكهة لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطة التي صفعته أمام الناس وقالت له (ارحل)، فأصبحت هذه الكلمة شعاراً للثورة التونسية وعُدَّ ذلك الحدث بمثابة الشرارة التي أطاحت بحكم الرئيس (زين العابدين بن علي)^(٨)، فخرج أهالي محافظة (بوزيد) في ١٨/كانون الأول/٢٠١٠، بمظاهرات كردة فعل عفوية على واقع محتقن، رافقتها مواجهات بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن احتجاجاً على ارتفاع نسبة البطالة والتهميش والإقصاء، لنتشر هذه الاحتجاجات في المناطق الأخرى من البلاد^(٩)، إلا أنها لم تتطور كثورة سياسية إلا بعد أحداث القصيرين وتالة، يومي الثامن والتاسع من كانون الثاني/٢٠١١، التي سقط فيها نحو (٥٠) شهيداً وعشرات الجرحى^(١٠)، ارتفع فيه سقف المطالب من إيجاد فرص للعمل ونيل حقوق المواطنة والمساواة بالفرص والتنمية إلى حد المطالبة بإسقاط النظام^(١١)، وعلى الرغم من محاولة الرئيس التونسي (زين العابدين) بإخماد الاحتجاجات بإلقائه خطاباً في ١٠/كانون الثاني/٢٠١١ وما تلاه، وعد به، تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتوفير (٣٠٠) ألف فرصة عمل واستبدال وزير الداخلية، فضلاً عن إعلانه بعدم الترشيح في انتخابات ٢٠١٤، إلا أن هذه الإجراءات لم تأتي بمردود ايجابي له^(١٢)، الأمر الذي دفع الرئيس التونسي حينها الذي حكم بلاده بقبضة حديدية

طيلة (٢٣) عاماً إلى التنحي من السلطة والهروب من البلاد خلسة إلى السعودية في ١٤/كانون الثاني/٢٠١١^(١٣)، وقد كان للعامل الخارجي الدور المؤثر في إحداث عملية التغيير في تونس فقد مرر جهاز الأمن الخاص للرئيس التونسي حينها، معلومة تقضي بوجود انقلاب عسكري سينفذه كبار قادة الجيش بما فيهم قائد الحرس الجمهوري بعد أن كان مستعداً لإعطاء أمره الخاص للقوات المسلحة بسحق المتظاهرين^(١٤)، كما شددت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ضغطهما على حكومة (بن علي) وتلويح الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤/كانون الثاني/٢٠١١، بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لاستصدار قرار يدين (بن علي ونظامه)، والتهديد بتوجيه اتهامات دولية إليه، الأمر الذي عجل بهروبه خارج تونس^(١٥)، وبوجه عام يمكن القول أن نجاح الحراك الشعبي في تونس يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية^(١٦):-

١. وجود ظروف موضوعية مؤاتية لإنهاء الحكم السلطوي في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف، تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية، و تراجع الاستقطاب الإيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين و ظهور توافق حلول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس.

٢. ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهته نظام (بن علي) في الأسابيع الأربعة الأخيرة، فعلى الرغم من أن الحراك بدأ على أرضية مطلبية من الشباب العاقل عن العمل إلا أن التقاف الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية و الاتحادات العالمية والنقابات المهنية والمتقنين والفنانين حول الشباب و تضامنهم معهم و انضمامهم إلى حراكهم، ساعد في توسيع نطاق الحراك التونسي طبقياً و مناطقياً، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بنحو غير مسبوق.

٣. ظهور انشقاقات داخل النخب الحاكمة لاسيما بين المجموعة المحيطة ب (بن علي) و أسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستعمل القوة ضد المتظاهرين، وكان الجيش في تونس قد منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين، و مارس دوراً في إجبار (بن علي) على التنحي من منصبه.

وفي ١٤/كانون الثاني/٢٠١١، أعلن الوزير الأول (محمد الغنوشي) عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، إلا أن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم واحد إعلان خلو منصب الرئيس ، ليتولى رئيس مجلس النواب (فؤاد المبرع) منصب رئيس الجمهورية بنحو مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة^(١٧).

المبحث الثالث

دور قطر في إنجاح الحراك الشعبي في تونس عام ٢٠١١:

وجدت قطر في الثورات العربية التي اندلعت في العام ٢٠١١ فرصة سياسية لفرض نفسها كلاعب إقليمي، لذلك دعمت هذه الثورات من خلال قناة الجزيرة الإعلامية ومن خلال جامعة الدول العربية^(١٨)، ففي الوقت الذي كانت فيه قطر هي الداعم الأكبر لقوى التغيير في تونس من خلال الدعم السياسي والمالي الذي خلق حالة من التجاذب السياسي بين التيارات السياسية، فضلا عن الدعم الإعلامي ممثلا بقناة "الجزيرة" الفضائية التي غطت الحراك التونسي بقوة، من خلال التقارير الإخبارية التي غطت الحدث التونسي على مدار الساعة والمؤتمرات والندوات التي تنظمها والدراسات التي تنتشرها والشخصيات المعارضة التي تستضيفها وعلى رأسها (الراشد المرزوقي)، الذي أصبح رئيسا للجمهورية بعد التغيير، والذي ارتبط بعلاقات مع قطر منذ سنوات، فكان أول من أطلق شعار رفع راية العصيان ضد الرئيس السابق (زين العابدين بن علي)^(١٩)، وصولاً إلى (راشد الغنوشي)، زعيم حزب النهضة الإسلامي، الذي يرتبط مع قطر بعلاقات تعود إلى سنوات مضت وسيطرته على زمام الأمور في تونس^(٢٠)؛ الأمر الذي جعل الناطق بأسم رئاسة الجمهورية "عدنان المنصر"، يصف فيه قطر "بالداعم الرئيس لتونس وأهم شركائها"^(٢١)؛ على عكس السعودية التي أبدت موقفاً مختلفاً ومتحفظاً، إذ انطلقت أصوات رسمية ودينية في المملكة وصفت الحراك الشعبي التونسي بـ (الفتنة وأنها من صنع أعداء الإسلام)^(٢٢)، فعندما أقدم (محمد البو عزيزي) على إحراق نفسه في تونس في ١٧/كانون الأول/٢٠١٠، اصدر المفتي العام بالمملكة فتوى شجب فيها القتل بالنفس، كما وصف التظاهرات بأنها "أفعال خطيرة ومحرمة وهي خارجة عن الإسلام"، لأنها تهدد وحدة العالم الإسلامي، كما حذر وزير الخارجية السعودية حينها بـ"إصبع يُرفع احتجاجاً ضد النظام"، في الوقت الذي أحجمت فيه عن تهنئة النظام الجديد في تونس بسبب استضافتها للرئيس المخلوع (زين العابدين بن علي)^(٢٣)؛ وعلى الرغم من خلو الحراك الشعبي التونسي من أي طابع إيدولوجي والغياب التام للجماعات الإسلامية^(٢٤)، إلا أن ضعف البنية التنظيمية للمظاهرات والتحركات الشعبية، أتاح الفرصة لقوى الإسلام السياسي ممثلا بحزب حركة النهضة، فرع حركة الإخوان في تونس، من شغلها وتصدرها المشهد وسعيها لفرض وجهات نظرها على القوى السياسية الأخرى، الأمر الذي اوجد بيئة من الصراعات بين تيارات الإسلام السياسي والتيارات السياسية الأخرى، وألقى ذلك بظلاله على جميع مراحل بناء النظام السياسي الجديد^(٢٥)؛ وقد استمرت قطر في دعمها لقوى التغيير في تونس فكان أمير قطر (حمد بن خليفة آل ثاني)، أول

شخصية رسمية قيادية تزور تونس بعد التغيير فضلاً عن حضوره أشغال المجلس الوطني التأسيسي^(٢٦).

المبحث الرابع

تصاعد الدور القطري في تونس بعد التغيير

استطاع التيار الإسلامي بتصدر حزب النهضة أن يعتلي الحراك في تونس، وان يوجه المسار نحو مفهوم ذو مرجعية إسلامية، لتقدم قطر نفسها كمنقذ للإسلاميين الجدد الساعين للوصول إلى الحكم، والمتمثلين بحزب النهضة، فحشدت نفسها عبر بروتوكولات المال السياسي بالدعم اللامحدود لجماعة النهضة، الأمر الذي اعتلى في البداية قمة هرم التجاذبات في المشهد التونسي الغارق في الفوضى^(*****)، واحتل حيزاً كبيراً من المساحة الإعلامية في سجال عالي الوتيرة بين مستحسن مستفيد (مساعدة من دولة شقيقة) ومجرد تبادل مصالح اقتصادية بين البلدين، وبين الريبة والشك على أنه توجه نحو استيطان قطري في تونس ومنهج للسيطرة على الاقتصاد والتدخل في السياسة الداخلية للبلاد^(٢٧)، إلى الحد الذي وصف فيه رئيس حزب "حركة النهضة"، راشد الغنوشي: "أن دولة قطر شريك في الثورة التونسية"^(٢٨)؛ في وقت لم تثر فيه السعودية أي اهتمام جدي بما جرى في تونس، كونها لم تمثل أي خطر استراتيجي على مصالحها في المنطقة، ربما لبعدها وضعف الاتصال بها ومحدودية دورها على المستوى الإقليمي^(٢٩)، إلا أنها لم تتخلى عن دعمها الاقتصادي لتونس، حتى لا تخلي الساحة خالية فقط لقطر، إذ أقرت السعودية عبر صندوقها التنموي، ثلاث اتفاقيات قروض ميسرة بتمويلات إجمالية بلغت (٢٢٠) مليون دولار^(٣٠)؛ وعلى الرغم من وجود التيار العلماني الليبرالي اليساري، الذي يعد نفسه القوة الدافعة للحراك التونسي ضد نظام "بن علي"، استطاعت "حركة النهضة" كطف ثمار هذا الحراك بدعم قطري إعلامي ومالي^(٣١)، فجاءت انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣/تشرين الأول/٢٠١١^(*****)، ليستأثر حزب "حركة النهضة الإسلامية" بالمقاعد الأكثر عدداً فيه من بقية الأحزاب المنافسة بنسبة (٤١)% وليحظى مرشحها، أمين عام حزب النهضة، (حامد الجبالي)، منصب رئيس وزراء الحكومة الائتلافية^(٣٢)، فاستطاعت قطر بكل سهولة إدارة الملف التونسي، فمن الناحية السياسية، تكثفت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين القطريين ونظرائهم التونسيين، وشارك أمير قطر تونس في احتفالاتها بالذكرى الأولى للحراك بناء على دعوة من حركة النهضة في ١٤/كانون الثاني/٢٠١٢، والذي انعكس على سياسة تونس الخارجية، التي جاءت منسجمة مع الرؤية القطرية اتجاه القضايا الإقليمية، مثل تسليمها رئيس الوزراء الليبي في عهد القذافي، دون ضمانات بالتزام

الحكومة الليبية بمعايير حقوق الإنسان، وفتحت البلاد أمام شيوخ الدعوة من جميع البلاد العربية، وبادرت تونس إلى طرد السفير السوري، وغضت النظر عن سفر وتسفير الشباب التونسي للقتال في سوريا بإسم (الجهاد)^(٣٣)، وترحيب زعيم حزب النهضة الإسلامية "راشد الغنوشي"، بفكرة أن يطال التغيير الأنظمة الخليجية^(٣٤)، ورغم الاستقبال الحميم للأمير "حمد آل ثاني" في تونس، فإن زيارته كانت غير مستحبة ومرفوضة من القوى الديمقراطية والعلمانية التي نظمت تظاهرة رفعت فيها شعار "شعب تونس حر لا أميركا ولا قطر"، و كانت تعلم تماماً أن هذه الزيارة لم تكن في حقيقتها إلا طمأنة للنهضة حول مسار الانتخابات^(٣٥)، في وقت اتسمت العلاقات بين السعودية وتونس بالبرود إلى حد رسم صورة سيئة للنظام الجديد عبر وسائل إعلامها مثل: قناة العربية وصحيفتي الشرق الأوسط والحياة^(٣٦)؛ وبهذا شكلت حركة النهضة الإسلامية، التي قدمت نفسها بأنها حركة ديمقراطية ذات خلفية إسلامية، الحكومة في تونس والتي تقبل التواصل مع الغير والتحالف معه من أجل الصالح العام، الحكومة بالاشتراك مع ائتلاف حزبين رئيسيين في المجلس الوطني التأسيسي، هما: المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات^(٣٧)، في وقت زادت الجماعات السلفية في تونس من انتشارها لفرض منظومتها العقائدية بكل تزم وبدون نقاش، وترجموا ظهورهم في الفضاء السياسي التونسي من خلال العنف الذي مارسوه ضد المجتمع^(٣٨)؛ ومن أجل مواجهة التحديات الاقتصادية التي واجهت تونس بعد التغيير والمساعدة في تخفيف التوتر الاجتماعي وإنجاح الحكومة الجديدة بقيادة الإسلاميين الذين وجهوا نصب أعينهم إلى الدعم القطري لتعزيز دور الشباب والقضاء على البطالة التي كانت المحرك الأساس للحراك التونسي، ابتداءً رئيس الوزراء التونسي من حركة النهضة (حمادي الجبالي) زيارته الخارجية لقطر قبل فرنسا، التي تعد الشريك الاقتصادي الأكبر لتونس، لتبدأ بذلك المساعدات القطرية تنزل على خزينة الدولة التونسية عبر نسق المساعدات والهبات واتفاقيات التعاون بين تونس وقطر^(٣٩)، أبرزها إنفاقها نحو ملياري دولار لدعم الحكومة التونسية^(٤٠)، ومنحها قرض بقيمة مليار دولار إلى البنك المركزي التونسي، وإبرام اتفاقيات استثمار في مجال النفط والغاز واتفاقية الاستثمار في سندات الخزينة التونسية والتوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون بين شركة الكهرباء والماء القطرية والشركة التونسية للكهرباء والغاز ومذكرة التفاهم ما بين بنك قطر الوطني ووزارة المالية التونسية، كما ازدادت الزيارات حتى أصبحت الخطوط الجوية القطرية تسير رحلاتها إلى تونس (٥) مرات أسبوعياً بصفة مباشرة ومن دون توقف بهدف جذب الاستثمارات القطرية إلى تونس^(٤١)؛ وكان حجم الاستثمارات القطرية داخل تونس بلغ نحو (٢,١) مليار دينار تونسي، ما يعادل مليار دولار في العام ٢٠١٤، أي حوالي (١٣) % من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في تونس، كما دعمت قطر البنك المركزي التونسي بـ (٥٠٠) مليون دولار وديعة، لدعم احتياطه من العملة الأجنبية، وإطلاق صندوق الصداقة القطري للشعب التونسي في العام ٢٠١٣، إذ قدمت هبة بقيمة (٧٩) مليون دولار، الأمر الذي أسهم في خلق (٤٣٠٠) فرصة عمل، فضلا عن الاستثمارات الكبيرة لقطر في تونس كاستثمار شركة "الديار" القطرية بمبلغ (١٠٠) مليون دولار لمشروعها السياحي الكبير في منطقة "توزر" في الجنوب التونسي^(٤٢)؛ وقد أحييت قطر خططا لبناء مصفاة "الصخيرة" النفطية بكلفة ملياري دولار، والذي يعد المشروع الأضخم في تونس، بعد أن تم تأجيلها لعدة سنوات إبان عهد الرئيس "زين العابدين بن علي"، لتصبح قطر أكبر شريك تجاري لتونس بعد فرنسا^(٤٣)، ونتيجة لتفاهم العجز التجاري إلى (٥,٧)% حتى كانون الأول ٢٠١٢، المصحوب بارتفاع البطالة إلى (١٩)%، وتعدي نسبة الفقر إلى (٢٥)% وتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي^(٤٤)، منحت قطر، تونس قرضا بمليار دولار، الذي وصفه وزير المالية التونسي الأسبق (حسين الديماسي) بأنه الأسوأ على الإطلاق في تاريخ البلاد، نظراً لفائدته المرتفعة جداً بالمقارنة مع السوق العالمية، والذي رأى فيه انتحارا معلنا لتونس^(٤٥).

وقد تميزت هذه المدة بصعود الحركات السلفية في الساحتين السياسية والاجتماعية في تونس وذلك عبر العديد من الجمعيات الخيرية والدعوية التي سيطرت على العديد من الجوامع والمساجد، وباتت تحركاتهم تستهدف الجماعات العلمانية والحداثية لاسيما من النقابيين والمعارضين، كأغتيال (لطي نقض)، احد قادة حزب نداء تونس و (شكري بلعيد) احد قادة الجبهة الشعبية^(٤٦)، فضلا عن انتشار الخطاب التكفيري في المساجد، في ظل تنامي أعمال العنف ضد الفنانين والخصوم الدينيين، كالشيعة والطرق الصوفية، وما قاموا به من اعتداءات على المقامات الدينية^(٤٧)، الأمر الذي أثر على الوضع الاقتصادي للبلاد التي تعتمد على المورد السياحي، فأثار ذلك غضب واسع بين الحركة العلمانية وشرائح عديدة من الشعب التونسي وخرجت تظاهرات عارمة في البلاد، الأمر الذي أثار امتعاض القوى العلمانية في تونس من تدخل قطر الذي رأوا فيه انحيازا قويا للإسلاميين لاسيما حزب النهضة لتمكينهم بالشأن السياسي في تونس وسياستهم المرنة التي انتهجوها اتجاه الحركات السلفية^(٤٨)؛ لذلك أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن إعلان إضراب عام في البلاد، وترتب على فشل مبادرة رئيس الحكومة المنتمي لحزب النهضة (حمادي الجبالي)، لإعادة تشكيل الحكومة من عناصر تكنوقراط غير حزبية، إلى تقديم استقالته في ١٩/شباط/٢٠١٣، وتلاه تكليف (علي العريض) من حزب النهضة، بتشكيل الحكومة التي اتهمت بأنها إعادة إنتاج للائتلاف الحاكم^(٤٩)، التي ما انكفأت أن عبرت عن المنحى القطري نفسه إزاء المواقف الخارجية، إذ أعلنت تونس غداة عزل الرئيس مرسي من قبل القوات المسلحة

المصرية بفعل ثورة ٣٠/يونيو (حزيران)/٢٠١٣، أن "تدخل المؤسسة العسكرية أمر مرفوض دولياً"، وأدانته بشدة ما أسمته "الانقلاب العسكري" على "الشرعية الديمقراطية" في وقت رحبت فيه دول الخليج الأخرى بما حدث وأعلنت تأييدها الكامل للسلطة الجديدة^(٥٠)، والذي عبر عن الخشية الصريحة للإسلاميين من أن يصيبهم ما أصاب أقرانهم بمصر.

المبحث الخامس

انكفاء الدور القطري في تونس حتى نهاية العام ٢٠١٨

رغم من محاولة الحكومة التونسية السيطرة على الوضع الداخلي إلا أن الأزمة عادت من جديد، ففي ٢٥/تموز ٢٠١٣، اغتيل عضو المجلس الوطني التأسيسي والمعارض اليساري (محمد البراهمي)، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية، لاسيما وان الأحزاب العلمانية حملت حزب حركة النهضة مسؤولية ذلك، فتوجه حشد ضخم نحو مقر المجلس الوطني التأسيسي ليطالب بحل الأخير، وأنضم إلى المحتجين (٦٠) عضواً منتخباً، علقوا مشاركتهم في اجتماعات المجلس^(٥١)، فاندلعت الاضطرابات وانسحب أعضاء المعارضة من المجلس الوطني التأسيسي وتساعدت الدعوة لتشكيل حكومة الإنقاذ الوطني، والذي ترافق مع اندلاع المظاهرات المطالبة بإرجاع حكم الإخوان المسلمين في مصر، فبادر (الاتحاد التونسي للشغل) وثلاث منظمات حقوقية بطرح مبادرة للخروج من الأزمة، تتضمن تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير حزبية وإقرار مشروع الدستور وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات^(٥٢)، وخوفاً من أن تخسر كل شيء كما حدث في مصر، قبلت الحكومة التي يسيطر عليها حزب النهضة، خارطة طريق سميت بالمبادرة الرباعية وترتب على ذلك استقالة حكومة (علي العريض)، وتكوين حكومة جديدة برئاسة (مهدي جمعة)، وإقرار دستور توافقي في كانون الثاني/٢٠١٤، أعقبه إجراء انتخابات برلمانية فاز بها العلمانيين ممثلاً بحزب (نداء تونس)، بأكثرية المقاعد وقام بتشكيل ائتلاف حزبي وتكوين وزارة جديدة وليصبح (الباجي قائد السبسي) في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤، ثالث رئيس جمهورية للبلاد بعد التغيير، بعد فوزه على خلفه (المنصف المرزوقي) المنتمي لحزب حركة النهضة، بفارق الأصوات، ولتتشارك حركة النهضة الإسلامية في ٢/شباط/٢٠١٥، بجانب حزب (نداء تونس) العلماني الذي يضم العديد من فلول نظام بن علي، الحكومة برئاسة (الحبيب الصيد)^(٥٣)، الأمر الذي انعكس ذلك على انكفاء السياسة الخارجية لتونس بعيداً عن التوجهات القطرية، إذ تراجعت الحكومة التونسية عن الدعم العلني والمباشر لتنظيم الإخوان في مصر والابتعاد عن قطر في العام ٢٠١٥، مما جلب استرضاء السعودية والإمارات المناوئتين للسياسة القطرية في تونس

والمنطقة^(٥٤)، إلا أن هذه الحكومة التونسية لم يكتب لها الاستمرار بسبب عدم الاستقرار السياسي، المصحوب بضخامة التحديات الأمنية والاقتصادية في البلاد، ليتم حجب الثقة عنها وتكليف رئيس الجمهورية (الباجي القائد السبسي) وزير الدولة للشؤون المحلية (يوسف الشاهد) لتشكيل الحكومة في ٢٧/أيلول/٢٠١٦^(٥٥)، وبذلك دعمت السعودية بجانب كل من الإمارات والكويت والبحرين، الحكومة الجديدة في تونس التي أضعفت من حكم الإخوان، وان لم تقضي عليها كما حدث في مصر، في مقابل استمرار قطر لدعمها لحزب حركة النهضة^(٥٦)، الذي ربح مرحلة التطبيع مع الدولة وحافظت على وجودها في الساحة السياسية التي يغلب عليه الطابع العلماني، الذي يرجع احد أسبابه الرئيسة إلى اعتدال التيار الإسلامي مقارنةً بنظرائه في دول التغيير الأخرى التي توصف بأنها أكثر تشدداً من نظيرتها التونسية^(٥٧)، وهذا ما تبين إلى انخراطه مع حزب "نداء تونس"، بجانب كبرى المنظمات الاجتماعية في وثيقة "قرطاج الثانية"، للمطالبة بتغيير حكومة "يوسف الشاهد"، بعد نجاحها في تنظيم أول انتخابات بلدية بعد ثورة "الحرية والكرامة" في تونس التي حاز فيها حزب "حركة النهضة" على العدد الأكبر من المقاعد بنسبة وصلت إلى (٢٨,٦٤) في ٦/أيار/٢٠١٨، لصالح حكومة من التكنوقراط، تكون قادرة على إنجاز انتخابات العام ٢٠١٩، البرلمانية والرئاسية^(٥٨)، فجاءت زيارة ولي عهد السعودية الأمير "محمد بن سلمان" إلى تونس في ٢٧/تشرين الثاني/٢٠١٨، التي أغدق على الخزينة التونسية بمنحة نصف مليار دولار، ليتم تقليده من قبل الرئيس التونسي "الباجي القائد السبسي" أعلى وسام شرف في البلاد، مما يؤكد على أهمية تونس لدى السعودية بتعزيز دورها فيها التي شكلت ميدانا للتنافس مع قطر^(٥٩).

الخاتمة:-

عانت تونس من التنافس القطري السعودي، بعد أحداث التغيير، تمثل بغلبة النفوذ القطري في بادئ الأمر، بتحالفه مع الإسلاميين الذين وصلوا إلى السلطة بفضل الدعم القطري الكبير والأوضاع الداخلية المساعدة، التي تمثلت بدعم شرائح كبيرة من الشعب التونسي التي عانت التهميش قبل الحراك الشعبي، للإسلاميين ورأت فيهم الكفاءة برفع الظلم والجور عن هذه الشرائح، إلا أن الأمور لم تسير وفق ما كانت تطمح له هذه خاصة بعد شيوع عوامل عدم الأمن والاستقرار ضمن الداخل التونسي، الأمر الذي ساء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي لتونس، مما أعطى فرصة للعلمانيين المدعومين بنحو كبير من السعودية، معظمهم من بقايا النظام السابق، أن يفوزوا بالانتخابات وان يكون لهم الغلبة في اتخاذ القرار دون انحسار كامل للإسلاميين، الذين ظلوا

مشاركين في السلطة، محققين نوع من التوازن في التركيبة السياسية في الدولة التونسية.

الهوامش :

(* طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

***أطلق الإعلام ومعه الدوائر السياسية في الدول الغربية على الحراك الشعبي الذي حصل في عدد من الدول العربية في العام ٢٠١١، مصطلح "الربيع العربي"، لينتشر هذا المصطلح بعدها في الأوساط الإعلامية والبحثية في العالم، غير أن الأحداث التي تلت الربيع لم تكن أفضل من مقدماته، فإذا كان الربيع أزهر نسبياً في كل من تونس ومصر، فإنه بدا قاحلاً شاحباً مقفراً في ليبيا واليمن وسوريا، قضى على مكاسب هذه الشعوب منذ الاستقلال. للمزيد ينظر إلى: د.احمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد(١١)، تشرين الأول/٢٠١٧، ص٥٣-٥٤.

(^١)بدرية صالح عبدالله، تطور النظام السياسي في تونس من عهد بورقيبة إلى ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد(٣٣)، ٢٠١٦، ص ١٠٦.

**** على الرغم من وجود سبعة أحزاب معارضة في تونس إبان حكم رئيسها السابق(زين العابدين بن علي)، إلا انه ليس لديها دور يذكر، فالدستور التونسي يشترط في الترشيح لرئاسة الجمهورية، أن يكون مُزكى من قبل (٣٠) برلماني، أو رئاسة البلدية، والمعلوم أن جميع هؤلاء، هم أعضاء في الحزب الحاكم، لذلك انفرد(زين العابدين) لوحده بالترشيح في رئاسة الجمهورية. ينظر إلى: إسرائ احمد جباد، محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٤٣)، ٢٠١٣، ص٣٧؛ وقد شهدت البلاد في عهده ثلاث انتخابات رئاسية أولها في العام ١٩٩٩، التي أجرى بعدها تعديلاً للدستور بالفصلين (٣٩) و (٤٠)، لإزالة الحد الأقصى لتقلد المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لانتخابات العام ٢٠٠٤، ثم ترشحه مجدداً في انتخابات العام ٢٠٠٩، لولاية خامسة فاز بها بنسبة (٨٩)٪؛ ينظر إلى: مصطفى عبيد، موسم

سقوط الطغاة العرب: ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والوطن العربي، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧٩؛ إلا أن النظام التونسي أتاح مزاولة العمل النقابي، إذ شكل "الاتحاد العام للشغل"، الذي يعد من أبرز الاتحادات النقابية في تونس، دورا مزدوجا بحسب تطور الحالة الجماهيرية والتي تراوح نشاطه بين الاحتواء والمعارضة، والتي قد تضغط قواعده على قيادته بقوة مؤثرة في لحظات تاريخية معينة، كما حدث في الحراك الشعبي التونسي لإلهاب الشارع ضد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"؛ ينظر إلى: عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط ١، كانون الثاني/٢٠١٢، ص ٢٦.

(٢) سيماء علي مهدي المعموري، دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ٧٥.

(٣) د.هناء عبيد، من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ"التحولات الثورية" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٧)، المجلد (٤٧)، كانون الثاني/٢٠١٢، ص ٥٥؛ وأيضا: عرفات علي جرجون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٨)، ٢٠١٤، ص ٣٧.

(٤) د.احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٧)، ٢٠١٣، ص ٧٩.

(٥) عبير ربيع يونس، راديكالية غائبة: تداعيات الاقتصاد على التحول السياسي في دول الربيع العربي، الملحق الاقتصادي لمجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩١)، المجلد (٤٨)، كانون الثاني/٢٠١٣، ص ٣١.

*****) اللافت للنظر بمسألة البطالة في تونس، انه كلما زاد المستوى التعليمي زادت معه البطالة، فحسب إحصاءات العام ٢٠٠٩، وصلت نسبة البطالة في صفوف الأميين إلى (٦,١) % وترتفع هذه النسب ممن حصل على التعليم الثانوي إلى (١٤) %، لتصل إلى (٢١,٩) % من خريجي التعليم العالي، بحيث وصل عددهم في النصف الثاني من العام ٢٠١٠ إلى (٢٠٠) ألف، كما أن نسبة العاطلين ترتفع في المناطق الداخلية للبلاد عنه في المناطق الساحلية. للمزيد ينظر إلى: احمد كرعود، تونس: ثورة الحرية والكرامة، في كتاب مجموعة باحثين: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، شرق الكتاب للطباعة، تموز/٢٠١٣، ص ٤١.

(٦) د. طه حميد حسن ود. ناظم الشمري، الاحتجاجات (الثورات) العربية بين المتغيرات الداخلية والخارجية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد (١٧)، ٢٠١٣، ص ص ٦٨-٦٩؛ وأيضاً: د. خيرى عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢٥)، ٢٠١٤، ص ص ١٤-١٥.

(٧) نوران شفيق علي، الربيع العربي: التمرد، والثورة، والنظام العالمي الجديد، عرض كتاب مترجم لمحرره: توبمانهير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩١)، المجلد (٤٨)، كانون الثاني/٢٠١٣، ص ١٥٥؛ وأيضاً: ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٨٧)، أيار/٢٠١١، ص ١٤٨.

*****) تنتمي محافظة (بوزيد) التي انطلقت منها شرارة الحراك الشعبي في تونس، إلى جهة الوسط الغربي، وتمتد على مساحة تمثل (٦,٤) % من مساحة البلاد الكلية، تعد الزراعة من أهم الأنشطة الإنتاجية فيها تصل نسبتها إلى (٦٤) %، كما تعد من اقل مناطق البلاد تحضراً، إذ لا تتجاوز من يعيشون في الوسط الحضري إلى (٢٥) %، ويشمل إقليم الوسط الغربي أيضاً، محافظتي "القصرين والقيروان"، ويعد هذا الإقليم من اقل مناطق البلاد حظاً بالانتفاع من ثروات البلاد، إذ سجل مستوى الفقر أعلى نسبة له مقارنة بمناطق البلاد؛

للمزيد ينظر إلى: د.علي عودة العقابي، الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغيير في البلدان العربية: دراسة في الأسباب والنتائج والتحديات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العددان (٣٢-٣٣)، ٢٠١٣، ص ص ١٤٢-١٤٥.

(٨) د.احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥؛ وأيضا: نزار شقرون، رواية الثورة التونسية، صفاقس: تونس، دار محمد علي المحامي للنشر، ٢٠١١، ص ١٢؛ لم يرفع الناس الذين تجمعوا أمام مبنى ولاية "بوزيد"، احتجاجا على ما حدث لبوعزيزي، منظمة، بل عبروا عن غضبهم تارة فرادى، وتارة مجتمعين بكلمات فيها الكثير من السخط والاحتجاج، دارت في معظمها عن الكرامة والظلم ونكد الحياة، إلا أن ما حدث باليوم الثاني كان شيئا مختلفا بالمفهوم السياسي، والذي صادف يوم "السوق" الأسبوعي في بوزيد، إذ حضر الآلاف إلى المدينة من كل حذب وصوب ومن جميع الأعمار وكافة الفئات، جرى تطهيرهم بتظاهرة ضخمة من طرف "الاتحاد العام التونسي للشغل" ونخبة من المثقفين والسياسيين المحليين المعارضين للنظام، تعالت بها الأصوات المنندة بالظلم الذي تعرض له "بوعزيزي" والتي نادى بالحرية والكرامة؛ للمزيد ينظر إلى: د. المولدي الأحمر، الفلاحون التونسيون والثورة، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٦٧)، تموز/٢٠١٧، ص ص ١٥٥-١٥٦.

(٩) ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي: الأفق الأسود، بيروت، دار المنهل، ٢٠١٥، ص ١٠٦.

(١٠) كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٤)، نيسان ٢٠١١، ص ص ٥٩-٦٠.

(١١) د.علي عودة العقابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

(١٢) تونس خضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة، منظمة العفو الدولية، لندن، ٢٠١١، ص ١٠.

(١٣) ريكاردو رينيهدا ديمونت وآخرون، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص ٧١.

(^{١٤}) د.سرمد العبيدي، التغيير في المنطقة العربية: قراءة في الأشكال والعوامل المساعدة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٤/آذار/٢٠١٣، ص ١٣-١٤.

(^{١٥}) ريكاردو رينيه لاديمونت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢-٧٩.

(^{١٦}) دنيا شحاتة ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٤)، ٢٠١١، ص ١٤؛ وأيضا: ندى الشقيفي الماريني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨-١١١.

(^{١٧}) د. توفيق المدني، سقوط الدولة البولييسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١، ص ٢٤٩؛ عمد "المبزع"، إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، وكلف "محمد الغنوشي" ليكون رئيسا للوزراء، في ١٧/كانون الثاني/٢٠١١، إلا أن الاحتجاجات الشعبية الراضة لوجوده بهذا المنصب لكونه من أركان النظام القديم، استمرت حتى قدم "الغنوشي"، استقالته في ٢٧/كانون الثاني/٢٠١١، ليكلف بعدها "فؤاد المبزع"، قائد الجيش "الباجي القائد السبسي" رئيسا للحكومة وليشكلها في ٧/آذار/٢٠١١، التي دامت تسعة أشهر؛ للمزيد ينظر إلى: بدرية صالح عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(^{١٨}) مها سعد عبد الكريم التميمي، دور مجلس التعاون الخليجي في النظام الإقليمي العربي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١٤٧.

(^{١٩}) عرفات علي جرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧؛ ولتفاصيل أكثر حول دور قناة "الجزيرة" القطرية في إلهاب مشاعر الثوار التونسيين ضد الرئيس "بن علي"، ينظر إلى: عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

(^{٢٠}) د. مروة فكري، ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٧)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كانون الثاني/٢٠١٢، ص ١٦٣؛ ترتبط "حركة النهضة" تقليدياً بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبحركة الإسلام السياسي الأوسع، وتتشابه معها في

الظروف السياسية التي تفاعلت معها الحركة قبل (١٤يناير/كانون الثاني)، من حيث اضطهاد رموزها وتعقبهم امنيا، وقد رفضت السلطات التونسية أكثر من مرة طلب تقدمت به الحركة لتتحول إلى حزب سياسي، قبل أن تحصل على الاعتراف الحكومي بها في العام ٢٠١١، بعد هروب الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"؛ للمزيد ينظر إلى: د.أمل حمادة، الإسلاميون وخطاب المؤامرة..قراءة مغايرة لتجربة تونس، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٧)، المجلد(٤٩)، تموز/٢٠١٤، ص ٢١.

(٢١)نقلا عن: منذر احمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية(٢٠٠٣-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤، ص ص ١٤١-١٤٣.

(٢٢)جنان ياسين سلمان العبادي، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي ودورها في تعزيز امن الخليج العربي، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٤٠.

(٢٣) نقلا عن: بول ارتس وكارولين رولانتس، لعربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضراء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/٢٠١٦، ص ص ١٢٧-١٢٨.

(٢٤)د.بيل ماسك، مسيحيو تونس والربيع العربي، من كتاب لمجموعة مؤلفين: الربيع العربي ومسيحيو الشرق الأوسط، تحرير: د.مترى الراهب، بيت لحم: فلسطين، ديار للنشر، ط١، ٢٠١٢، ص ٧٦.

(٢٥)د.هادي مشعان ربيع، ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد(٣٣)، ٢٠١٦، ص ٦٧؛ وأيضا: الطاهر بنجلون، الشرارة: انتفاضات في البلدان العربي ويليها بالنار، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء: المغرب، ط١، ٢٠١٢، ص ٧٢.

(٢٦)عرفات علي جرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

***** شهدت تونس خلال (٤٨) ساعة فقط من الانتقال السياسي، ما بعد هروب زين العابدين بن علي"، انتقال السلطة إلى ثلاثة رؤساء (زين العابدين، راشد الغنوشي، فؤاد المبرع)، بعد أن عاشت على مدى يزيد عن نصف قرن في ظل رئيسين فقط (الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي)، فعلى الرغم من إعلان حالة الطوارئ في البلاد، إلا أن الأشهر الأولى ما بعد الحراك الشعبي التونسي، شهدت أحداث أمنية خطيرة بسبب ضعف الدولة وفقدانها لسيطرتها على زمام الأمور، تمثلت بهروب أو تهريب مئات المساجين الجنائيين، وامتناع أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية عن ممارسة مهامهم في حفظ امن الناس وممتلكاتهم، وتنامي الجماعات الدينية التكفيرية التي =تدعو إلى العنف وتمارسه، الأمر الذي أدى إلى حرق مراكز للشرطة ومرافق عومية وعمليات نهب للمحلات التجارية وشيوع عمليات القتل وانتشار الإشاعات المغرضة؛ للمزيد ينظر إلى: احمد كرعود، احمد كرعود، تونس: ثورة الحرية والكرامة، في كتاب مجموعة باحثين: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، شرق الكتاب للطباعة، تموز/٢٠١٣، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢٧) أبار جواد كاظم التميمي، السياسة الخارجية القطرية والتحول السياسية في المنطقة العربية: ليبيا أنموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٦، ص ١٠٢.

(٢٨) نقلا عن: منذر احمد زكي شراب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢٩) مروان حميد محمد، دور المملكة العربية السعودية في امن الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ١٥٨.

(٣٠) احمد خليل الضبع، الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٢)، المجلد (٤٨)، العدد (١٩٢)، نيسان/٢٠١٣، ص ١٠٤.

(٣١) منذر احمد زكي شراب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

***** تنافست في انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣/تشرين الأول/٢٠١١، (١٥٠٠) قائمة حزبية ومستقلة، ضمت ما يقارب (١٠,٥٠٠) مرشح، يمثلون (١٠٠) حزب سياسي،

يتنافسون على (٢١٧) مقعداً، الأمر الذي عكس مدى الفوضى التي لحقت بتونس نتيجة الفهم الخاطئ لممارسة الديمقراطية. ينظر إلى: سيماء علي مهدي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩؛ يشير الكاتب الأمريكي (جون برادلي)، إلى أن وصول الإسلاميين للحكم في تونس، لا يرتبط بالضرورة في تأييد الأغلبية لهم، وإنما من قبيل تجنب الكثيرين للتصويت، مشيراً إلى أن نسبة (١٦) %، فقط ممن لهم الحق الانتخابي في تونس، هم من قاموا بتسجيل أسمائهم في الكشوف الانتخابية، فالإقبال المتدني بالانتخابات هو الذي أعطى فرصة الفوز على أغلبية داخل الأقلية التي = تصوت.؛ ينظر إلى: جون برادلي، بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، عرض كتاب قدمته: نسرين جاويش، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٩)، المجلد (٤٧)، تموز/٢٠١٢، ص ١٦٣.

(٣٢) يرجع فوز الإسلاميين بالانتخابات، إلى مقاومتهم للنظام التونسي السابق على مدى أكثر من عقدين وتبنيهم شعارات مناهضة للسياسات الأمريكية والصهيونية في المنطقة، ودعم شرائح المجتمع الفقيرة عبر الجمعيات الخيرية الممولة من دول الخليج، الأمر الذي أعطاهم مقبولية واسعة في المجتمع التونسي. ينظر إلى: د. هيفاء احمد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الإسلاميين إلى السلطة في تونس، مجلة الكوفة للدراسات السياسية والقانونية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد (١٧)، ٢٠١٣، ص ٨٥-٨٧؛ د. جاسون براونلي، المحافظة الأمريكية: رد فعل إدارة اوباما تجاه ثورة ٢٥ يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٩)، المجلد (٤٧)، تموز/٢٠١٢، ص ٤٤؛ استأثر حزب (حركة النهضة) بعدد مقاعد المجلس التأسيسي بـ (٩٠) مقعد من مجموع (٢١٧) مقعد؛ ينظر إلى: د. هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٣٣) عبد السلام بوعائشة، تجاذبات حادة: البحث عن التوازن في السياسة الخارجية التونسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٣)، المجلد (٤٨)، تموز/٢٠١٣، ص ٨٣؛ بحسب تقرير مركز "سوفان غروب"

ومقره في نيويورك، فإن تونس تصدرت المركز الأول من مجموع (٨٦) دولة بعدد الجهاديين الذين يقاتلون في سوريا والعراق بعدد وصل إلى (٦,٥٠٠) تونسي؛ ينظر إلى: د. محسن الندوي، التعاون الأمني بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول، كانون الأول/٢٠١٧، ص ٢٨.

(٣٤) تنبأ "راشد الغنوشي" بأن في نهاية العام ٢٠١١ سيطيح الربيع العربي كل أمراء الخليج؛ نقلا عن: بول ارتس وكارولين رولانتس، مصدر سبق ذكره نص ١٢٨؛ لذلك شنت صحيفة "الحياة" اللندنية التي يمولها الأمير "خالد بن سلطان بن عبد العزيز"، القائد في الجيش السعودي، هجوما على "راشد الغنوشي" اثر ذلك التصريح، الذي كان بالصد من السياسة السعودية التي تحاول الحفاظ على ما تبقى من أنظمة ملكية في المنطقة العربية وحمايتها من رياح التغيير؛ ينظر إلى: د. عماد مؤيد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٤، ص ١٧٩.

(٣٥) سيل الحبيب، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمة في استئناف المشروع النقدي للايديولوجيات العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٤١.

(٣٦) بول ارتس وكارولين رولانتس، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣٧) بعد أحداث التغيير في تونس، تم منح (١٠٦) حزب سياسي تراخيص قانونية للعمل، بعد (٥٠) سنة من حكم الحزب الواحد، من ضمنهم حزب النهضة الإسلامية، الذي أسسه (راشد الغنوشي) في العام ١٩٨١، بعد أن قضى (٢٠) عاماً في منفاه ببريطانيا. للمزيد ينظر إلى: سيماء علي مهدي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣-٨٤.

فجاء انتخاب (مصطفى بن جعفر) رئيساً للمجلس التأسيسي، وهو من النكتل الديمقراطي، و(المنصف المرزوقي) رئيساً للجمهورية، من حزب المؤتمر من اجل الجمهورية، و(حمادي الجبالي)، من حركة النهضة الإسلامية. ينظر إلى: احمد عبد الكريم الاعرجي، الإسلاميون في تونس وتجربة الحكم في تونس: حركة النهضة الإسلامية أنموذجاً،

مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، العدد الرابع، كانون الثاني/ ٢٠١٣، ص ٢٤٢.

(٣٨) من ابرز العمليات التي قام بها السلفيون لاختراق الأمن الداخلي في تونس، اقتحام مجموعة مكونة من (٢٠٠) سلفي لحرم كلية الآداب في مدينة سوسة في ٨/تشرين الأول/٢٠١٢، والاعتداء على بعض كوادر الكلية، وتنظيمهم للتظاهرات المطالبة بأحياء الخلافة الإسلامية في تونس. للمزيد عن هذا الموضوع ينظر إلى: سيماء علي مهدي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٣٩) أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٤٠) فاطمة مساعيد، مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد (١١)، حزيران/٢٠١٤، ص ٣٨.

(٤١) أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤٣) منذر احمد زكي شراب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٤٤) أسماء حسن الخولي، جدوى المساعدات: واقع وأفاق اقتصادات دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٤)، المجلد (٤٨)، تشرين الأول/٢٠١٣، ص ١١٩؛ وأيضا: د.هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(٤٥) عرفات علي جرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٤٦) احمد كرعود، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٩-٥٠؛ ظهر عنف التيار السلفي الجهادي في تونس بالبداية، محتجاً على عدم السماح للطالبات المنقبات بدخول الجامعة، وقد فتحت أجواء ما بعد الحراك الشعبي، السبيل لقادة التيار السلفي الجهادي للخروج من السجن، بيد أن الفيلم المسمي للنبي(ص)، فتح الباب لبروز تحدي هذا التيار لحكومة حركة النهضة، الأمر الذي وصل حد محاولتهم اقتحام السفارة الأمريكية في أيلول/٢٠١٢؛ ينظر إلى: د.كمال السعيد حبيب، قيد التشكل: الجغرافيا السياسية الجديدة

والعنف في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٠)، المجلد(٤٧)، تشرين الأول/٢٠١٢، ص ٤١؛ وتتجسد السلفية الجهادية التونسية في ثلاث تنظيمات رئيسة هي: أنصار الشريعة، الذي يؤكد المراقبون بامتلاكه طموحات كبيرة تتمثل في تجسيد مشروع إقامة خلافة إسلامية والقضاء على الأنظمة الديمقراطية، والثاني، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي مجموعة تتبنى الخط المركزي للقاعدة، أما التنظيم الثالث، فهو "حزب التحرير الإسلامي التونسي"، الذي تتفق أفكاره مع أنصار الشريعة؛ ينظر إلى: أبو الفضل الإسناوي، **شبكات العنف الجهادية في المغرب العربي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٨)، المجلد(٤٩)، تشرين الأول/٢٠١٤، ص ١٠٩؛ وقد أتهم "ولد سيف الله بن حسين المكنى"، الملقب "بأبي عياض"، زعيم تنظيم أنصار الشريعة بتونس والذي صنفها وزير الداخلية التونسي (لطي بن جدو) كحركة ارهابية، في نهاية كانون الأول/٢٠١٣، بأغتيال المعارضين "شكري بلعيد" و"محمد البراهيمي"، الأمر الذي عجل بهروب "أبي عياض" إلى ليبيا للاختباء فيها؛ ينظر إلى: د.خالد حنفي، **جماعات العنف الليبية و"الترانزيت الجهادي"**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٨)، المجلد(٤٩)، تشرين الأول/٢٠١٤، ص ١٠٦.

(٤٧) د. أسماء نويرة، **الدولة وسياقات المجال الديني والتطرف في تونس**، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(٦٧)، تموز/٢٠١٤، ص ٧٤.

(٤٨) عرفات علي جرعون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨؛ بعد مرور أكثر من عام على انتخاب المجلس التأسيسي، لم ينجح الأخير في وضع مسودة دستور متفق عليها خلال المدة الانتقالية، حتى منتصف العام ٢٠١٣، الأمر الذي ساهم في تأخر الانتخابات التشريعية ثمانية أشهر عن وقتها المفترض في حزيران/٢٠١٣، وخلق العديد من المشاكل السياسية للحكومة الائتلافية في تونس ينظر إلى: د.هيفاء احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٤٩) أبو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٢)، المجلد (٤٨)، نيسان/٢٠١٣، ص ٦.

(٥٠) د. عبد السلام نويرة، في معنى الحدث: تكيف ٣٠ يونيو في سياق الحالة الثورية العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٤)، المجلد (٤٨)، تشرين الأول/٢٠١٣، ص ٥٨.

(٥١) سيماء علي مهدي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣٢.

(٥٢) كارم يحيى، الدور السياسي للمجتمع المدني التونسي: دراسة حالة الاتحاد العام للشغل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٢)، المجلد (٥١)، كانون الثاني/٢٠١٦، ص ٣١.

(٥٣) تركي الدخيل، الخارطة التونسية بعد الثورة: النهضة وأخواتها، المسبار للبحوث والدراسات، دبي، ٢٠١٦، ص ص ١٠-١٢.

(٥٤) د.نصر محمد عارف، التحدي الافتراضي: تحالفات الإخوان الإقليمية لحصار الثورة المصرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٩٧)، المجلد (٤٩)، تموز/٢٠١٤، ص ١٠٧؛ وأيضاً: بول ارتس وكارولين رولانتس، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٥٥) سيماء علي مهدي المعموري، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٦-١٨٩؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، أقدم تنظيم (داعش) في ١٨/آذار/٢٠١٥ على ارتكاب مجزرة في متحف "باردو" بتونس، عبر إرساله عنصرين من عناصره من ليبيا بقتل (٢٢) سائح وحوالي (٥٠) جريح، أعقبها قيام إرهابي من التنظيم بمهاجمة شاطئ في مدينة "سوسة" أدى إلى مقتل (٣٨) سائح، في ٢٦/حزيران/٢٠١٥، الأمر الذي أوقف تدفق السياح الأجانب وشل القطاع السياحي الذي يشكل حوالي (١٠) % من الناتج المحلي الإجمالي من الاقتصاد التونسي، والذي يوفر نسبة من الوظائف تزيد عن هذه النسبة، بهدف إفشال الحكومة العلمانية وزعزعة الاستقرار في البلد، على غرار بقية دول التغيير؛ للمزيد ينظر إلى: غوين داير، فوبيا داعش وأخواتها، ترجمة: رامي طوقان، الدار العربية = للعلوم

ناشرون، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ١١؛ وأيضا: د.عمراني كربوسه، الظاهرة الإرهابية في تونس وإستراتيجية مكافحتها بعد ثورة ١٤ أيناير ٢٠١١: (العملية الإرهابية على متحف باردو ٢٠١٥ أنموذجا)، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الثاني، كانون الثاني/٢٠١٨، ص ص ١٩٠-١٩٦.

^(٥٦) مروان حميد محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

^(٥٧) د.بهاء عدنان السعبري، اثر الحراك العربي على النظام الإقليمي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العددان (٣٨-٣٩)، ٢٠١٤، ص ٢٦٩.

^(٥٨) فتحي الجراي، مستقبل المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات البلدية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٣/أيار/٢٠١٨، ص ص ٢-٣.

^(٥٩) Tarek Amara, Saudis will lend Tunisia \$٥٠٠ million and finance projects: sources, Reuters, November ٢٩/ ٢٠١٨, <https://www.reuters.com>.